

﴿ كتاب التوسل والوسيلة ﴾

طبنا الآن في هذه الايام كتابا خاصا في مسألة التوسل والوسيلة لشيخ الاسلام وهو الذي قلنا نمودجا منه في الجزء الثامن ونبذة وجيزة منه في تفسير الجزء السابع ، طبنا اكثره على نفقة السيد محمد حسين نصيف وكيل امانة مكة في جده وطائفة منه على نفقتنا ، ليكون سلاحا في أيدي أنصار السنة ، يفرون به ضلالة أهل البدعة ، واتنا ندعو أولياء البدعة المتكرين على شيخ الاسلام (كالشيخ النبهائي) الى قراءته والرد عليه ان استطاعوا وندعو جمهور الامة الذين يحبون السنة ولكن يخشعون بعضهم الجاهلون ، ويكرهون البدعة ولكن يزبنها لأعينهم المتبدعون ، أن يقرأوا هذا الكتاب ويوازنوا بينه وبين ما اطلعوا عليه من كتب المتبدعين ثم لينبها ما برؤنه موافقا لكتاب ربهم عز وجل ، وسنة نبينهم صلى الله عليه وآله وسلم ، وسيرة سلفهم الصالحين ، وأئمتهم المجتهدين ، بين شيخ الاسلام في كتابه هذا معنى الوسيلة في القرآن ومعنى التوسل في لغة الصحابة وعرفهم ومعناه في عرف المتأخرين الذين ادخلوا فيه معنى البدعة ، وما هو مشروع منه وما هو مبتدع ، وما هو نافع وما هو ضار ، وحقق مسألة السؤال ومسألة الدعاء وما يشرع منها وما لا يشرع مع الدلائل من الكتاب والسنة وأقوال السلف وحكمة التشريع - وبين ما يشرع في زيارة القبور وما يمنع ، ومسألة الكرامات وشرطها والتحريرات التي يتخذ بها الناس فيعدونها كراهة وما هي كرامة . وتكلم عن الاحاديث الواردة في زيارة قبر المصطفى عليه الصلاة والسلام وفي النهي عن اتخاذه وثنا وعن اتخاذه عبدا وعن اتخاذه المساجد على القبور وحقق مسألة رواية الحديث الضعيف والعمل به في الفضائل والمناقب وتكلم عن الشفاعة والاستشفاع والاستغاثة والاستعانة بغير الله وبين ما يصح من ذلك وما لا يصح ،

ولما كثر حديث الاعشى الذي استشفع بالنبي (ص) فشفع له ودعا الله ان يرد عليه بصره فاستجاب دعاءه هو الحديث الوحيد الذي صح سنده في هذا الباب تكلم عنه في عدة ورقات فجمع طرقه وبين جميع رواياته وما صح منها وما لم يصح وحقق ان الصحيح لا يدل الا على ما هو ثابت مشروع من التوسل والاستشفاع بالنبي صلى الله

عليه وسلم في حياته بطلب الدعاء منه وبين في هذا المقام وفي مواضع أخرى أن ما كان يطلب من النبي (ص) في حياته لا يطلب منه بعد موته وإن كان حيا عند الله تعالى في عالم الغيب كما أنه لا يطلب منه غير ذلك مما كان يطلب منه في حال حياته كالدعاء والاستسقاء والعلم واستدلال على ذلك بعدم طلب الصحابة ذلك عند قبره أو مع البعد عنه وبعدهم عن التوسل به في الاستسقاء إلى التوسل بالعباس وغيره وذكر مسألة الاستسقاء في عدة مواضع واجتهاد الصحابة وما انفرد به بعضهم وخالف الجمهور وكونه خطأ لا يؤخذ به

وتكلم عن مسائل الشياطين واضلالم الناس ونمطها لهم وخدمتها لهم واشتباها ذلك بالكرامات وكذا عن الاستغاثة والتعوذ بهم والرقية والعزائم باسمهم وعن وسوستهم وإغوائهم وسلطانهم على غير المؤمنين

وان القارى ليجد في هذا الكتاب من دقائق التفسير ومعاني الاحاديث وأسرار التشريع ما لا يجده في غير كلام المؤلف من العلماء ويجزم بأن انفرد به من البيان والتحقيق فيها هو الحق

مثال ذلك كلامه في الدعاء والسؤال والالطف وكيفياتها والفرق بينها وحكمها وحكمة ما يجوز منها وما لا يجوز ومن ذلك معنى كون الدعاء عبادة فلا يدعى غير الله ، والسؤال بالخلق وسؤاله والسؤال بما هو سبب للإجابة كالرحم والعمل الذي يقتضي الإجابة والسؤال بما ليس كذلك كالأموال الأجنبية التي ليست أسبابا وكذلك كالدوات والأشخاص التي لا تدخل لها في السببية وسؤال الله بحق بعض خلقه وهل لأحد حق عليه أم لا ، وبجاه الأنبياء وهل الجاه الذي منحه الله لبعضهم يكون سببا لإجابة غيرهم إذا ذكره أم لا ، والفرق بين حفظنا وإقسامنا بالخلقوات وبين إقسامه تعالى بها في القرآن وذكر أنواع هذه الأقسام وحكمها الخ الخ

وفي الكتاب تكرر لبعض المسائل يذكر المسألة ثم يبيدها بالناسبة والمصنف يعتمد لذلك لعله أن هذه المسائل التي أخطأ فيها كثير من الناس حتى أدى ببعضهم إلى الشرك الأصغر أو الأكبر لا تنجلي وتستقر في الأذهان إلا بذلك

صفحات الكتاب مثنان وثمنا سبعة قروش صحيحة وأجرة البر يدقرش صحيح

﴿ فتن رمضان ، في دمشق الشام ﴾

يقول أحد الدمشقيين العارفين ان لاهل دمشق في كل رمضان فتنة يلهون بها فإذا أوشك الشهر ان ينقضي يغير فتنة حاص بحبو الفتن ثم يسمون في آثاره فتنة صغيرة أو كبيرة بقدر الامكان وتقول ان كبري فتنتهم الرمضانية ثلاث متشابهة في ثلاث : في تدبير أكابر الحشوية المستبدين لها ، وفي جعل مبدأها الانتقام من بعض الأحرار طلاب الاصلاح ، وفي كون الغاية منها التثكيل بجماعة مبروكة ذنبها عند أولئك الأكابر انها تكره الاستبداد وأهله ، وتحب الاصلاح وتعمل له (الفتنة الأولى) هي التي آثاروها على السيد عبد الحميد الزهراوي من بضم سين لانه ألف رسالته المشهورة (الفقه والتصوف) وكانوا يريدون قتله وقتل من أشرفنا اليهم من محبي الاصلاح ولكن الحكومة الحميدية سبقت رعيتهما المخصصة الى الانتقام منه واسره مشهور (الفتنة الثانية) هي التي آثاروها على كاتب هذه السطور في أواخر رمضان السنة الماضية وهي مشهورة ، وقد ضفت الحكومة الدستورية عن مداركها بما برني مثيري الفتن ، ولذلك نضروا بعدها جمعية « ولقان » التي قامت على الدستور ولو نجحت تلك الجمعية في الاستانة لكانت دمشق استانة ثانية لها بتدبير أكابر المجرمين في الباطن وأصاغرهم في الظاهر كالشيخ صالح المغربي والشيخ عبد القادر الخطيب اللذين كانا يقولان اقتلوا هؤلاء الدستوريين أو الوهاية فانهم ٥٠ رجلا (الفتنة الثالثة) ما آثاروه في هذا العام على محمد افندي كرد علي صاحب جريدة المقتبس أولاً ثم على سائر أعدائهم الذين أشرفنا اليهم ، وقد علمنا انهم ألفوا جمعية للانتقام من الأحرار والمصلحين وانهم بدأوا بصاحب المقتبس لانه عدد التكبير في جريدته على أعداء الدستور ومثيري فتنة رمضان الماضي فتموه أولاً بجمعية « ولقان » على الدستور ففتشت الحكومة مطبعته وادارته ولم تثبت عليه في التحقيق شيء فعلموا ان هذه المهمة لا تسمح في مشله فتموه وسائر الأحرار ومحبي الاصلاح الذين كانوا يضطهدونهم في زمن الاستبداد بالسمي الى « الخلافة المرية » وهي الكلمة التي كانوا هم واضرابهم يتقنون بها من شأوا في العصر الحميدي أما كرد علي فرجل كان وما زال يكره الاستبداد وقد أصابه شره ففر الى مصر وكان فيها بعيداً عن السياسة وأهلها وقد دعوناه أكثر من مرة للدخول في جمعية الثوري الثمانية فأبى وهو لا يخلو من غرارة وسداجة فما هو والله بأهل للسياسة ولذلك يسقط من قلبه وينشر لغيره ما يمكن ان يمدد العدو شبهة على سوء قصده وما هو بالسوء القصد ، ومن ذلك انه كتب عن بلاغ شيخ الاسلام عبارة فهمنا من بعض الناس تشير بأن الدولة الثمانية ليست دولة خلافة فأخطأ بذلك واعترف بخطأه في اليوم الثاني ولكن الحكومة بادرت الى الحكم عليه بالجناية وبابطال جريدته ومطبعته فقرأ ذلك مثيري الفتن في كل زمن على سائر الأحرار فوشوا بهم وتمهوه المنهون الآن بالخلافة المرية الوهمية هم أغلس المخلصين للدولة والملة في الشام فمنهم أفضل العلماء كالبيطار والقاسمي وأشهر الأحرار كسيد الرحمن بيك اليوسف وكرد علي ومنهم جمعية النهضة السورية وهم أحداث لا يعرفون السياسة. فإذا كانت حكومة الدستور تهين أمثال هؤلاء بأغراء الرجعيين مثيري الفتن أقل تكون الحكومة الحميدية خيراً منها وأعدل اذ كانت تعلم انهم أعداؤها ولم ينلهم منها الا المراقبة وتفتيش المكاتب؟ اعقلوا أيها الحكام وتبصروا وأقيموا الدستور بالنسب والا كانت العاقبة خطراً على الدولة والامة وقد قال الرسول (ص) « اذا أبغى الامير الريبة في الناس أفسدهم » رواه أبو داود